جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026

ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني

The Problem of Legislative Inflation and Its Impact on Legal Certainty

الدكتور: أمحمد الأحمدي

دكتور في العلوم القانونية والسياسية

أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية التضخم التشريعي بالمغرب من خلال تحديد مفهومه وأسبابه ومظاهره، وبيان انعكاساته على الأمن القانوني، خاصة من حيث وضوح القاعدة القانونية واستقرار المراكز القانونية والثقة المشروعة وفعالية تطبيق القانون، كما يبرز أثر كثرة النصوص وتواتر تعديلها وتداخلها في تعقيد المنظومة القانونية وإضعاف قابلية القواعد للتوقع، ويبحث في المقابل أهم آليات ترشيد التشريع، من خلال دراسة الأثر التشريعي، وتحسين الصياغة القانونية، والمراجعة الدورية للنصوص، وتعزيز التنسيق المؤسساتي وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية، لنخلص إلى أن تعزيز الأمن القانوني بالمغرب يقتضي اعتماد سياسة تشريعية تقوم على الضرورة والجودة والانسجام والاستقرار، بما يحقق التوازن بين مواكبة التحولات المجتمعية والحفاظ على الثقة في القاعدة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التضخم التشريعي - الأمن القانوني - جودة التشريع - ترشيد التشريع.

Abstract

This article examines the issue of legislative inflation in Morocco by defining its concept, causes, and manifestations, and by highlighting its implications for legal certainty, particularly in terms of the clarity of legal rules, the stability of legal positions, legitimate expectations, and the effective application of the law. It also highlights the impact of the proliferation of legal provisions, their frequent amendment, and their overlapping nature on the complexity of the legal system and the reduced predictability of legal rules. In contrast, the article examines the main mechanisms for rationalizing legislation, including legislative impact assessment, improving legal drafting, periodic review of legal provisions, strengthening institutional coordination, and facilitating access to legal information. The article concludes that enhancing legal certainty in Morocco requires the adoption of a legislative policy based on necessity, quality, coherence, and stability, thereby achieving a balance between keeping pace with societal transformations and preserving confidence in the legal rule.

Keywords: Legislative Inflation - Legal Certainty - Legislative Quality - Rationalization of Legislation.

المقدمة العامة:

يعد التشريع من أهم الآليات التي تعتمدها الدول لتنظيم مختلف أوجه الحياة العامة، وضبط العلاقات بين الأشخاص والسلطات، وتحديد الحقوق والالتزامات، بما يضمن سيادة القانون واستقرار المعاملات، وقد ارتبط تطور الدولة الحديثة بتوسع وظائفها وتزايد مجالات تدخلها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، الأمر الذي أدى بصورة طبيعية إلى تنامي الحاجة إلى إنتاج قواعد قانونية جديدة تستجيب للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، غير أن هذا التوسع في النشاط التشريعي قد يتجاوز أحيانا حدود الضرورة التنظيمية، فيتحول من وسيلة لتحقيق الاستقرار إلى مصدر لتراكم النصوص وتعددها وتداخلها، وهو ما يندرج ضمن ما اصطلح على تسميته بالتضخم التشريعي، ولا تكمن خطورة هذه الظاهرة في كثرة القواعد

مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

القانونية في حد ذاتها، وإنما في ما قد تفرزه من صعوبات على مستوى معرفة القانون وفهمه وتحديد نطاق تطبيقه، بما يجعل البحث في أسبابها وانعكاساتها من القضايا الأساسية المرتبطة بجودة التشريع وفعالية النظام القانوني.[1825]

ويكتسب التضخم التشريعي أهمية خاصة بالنظر إلى علاقته الوثيقة بمبدأ الأمن القانوني، والذي يمثل أحد المرتكزات الجوهرية لدولة الحق والقانون، إذ يفترض الأمن القانوني وجود منظومة قانونية واضحة ومستقرة ومتكاملة، تمكن المخاطبين بأحكامها من معرفة حقوقهم والتزاماتهم، وتسمح لهم بتوقع الآثار القانونية المترتبة عن تصرفاتهم في إطار من الثقة واليقين، غير أن كثرة النصوص وتعدد مصادرها وتواتر تعديلها وإلغائها، قد يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإحاطة بالقواعد القانونية النافذة، كما قد يفضي إلى تناقض بعض المقتضيات أو تداخلها أو تكرارها، الأمر الذي ينعكس على استقرار المراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، ويزيد من احتمالات اختلاف التأويلات والتطبيقات، ومنه فإن الأمن القانوني لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية، وإنما يتوقف كذلك على جودة هذه النصوص وانسجامها واستقرارها وقابليتها للفهم والتطبيق.[1826]

وقد أفرزت التحولات المتسارعة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة تحديات جديدة أمام المشرع، بفعل التطور الاقتصادي والتكنولوجي والرقمي، واتساع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وظهور مجالات جديدة تستوجب التأطير القانوني، الأمر الذي أدى إلى تنامي التدخل التشريعي وتعدد القواعد المنظمة لمختلف المجالات، غير أن الاستجابة المستمرة لكل تحول اجتماعي أو اقتصادي أو تقني من خلال إصدار نصوص جديدة قد تؤدي إلى تضخم المنظومة القانونية، خاصة عندما لا تكون عملية التشريع مصحوبة بآليات فعالة للتنسيق والمراجعة والتقييم، كما أن كثرة التعديلات المتلاحقة قد تؤثر في استقرار القاعدة القانونية، وتفرض على القاضي والإدارة والمهنيين والأفراد جهدا متزايدا لتحديد النصوص السارية ومجال تطبيقها، وهو ما يجعل جودة التشريع معيارا أساسيا لقياس مدى فعالية النظام القانوني وقدرته على تحقيق الغاية التنظيمية المنشودة[1827]، ومن منظور قانوني ومؤسساتي، فإن معالجة ظاهرة التضخم التشريعي تقتضي تجاوز المقاربة الكمية التي تقيس النشاط التشريعي بعدد القوانين والنصوص الصادرة، نحو مقاربة نوعية تركز على مدى الضرورة والفعالية والانسجام والوضوح، ذلك أن التشريع الجيد لا يقاس بكثرة القواعد القانونية وإنما بقدرته على معالجة المشكلات التي استهدف تنظيمها دون إحداث تعقيدات قانونية جديدة، وهو ما يستلزم اعتماد مجموعة من الآليات الرامية إلى تحسين صناعة القاعدة القانونية، من خلال دراسة الحاجة الفعلية إلى التشريع، وتقييم آثاره الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتوحيد المصطلحات، وتجنب التكرار والتعارض، ومراجعة النصوص التي فقدت مبررات استمرارها، كما تبرز أهمية التقييم القبلي والبعدي للتشريعات، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في إعداد النصوص، بما يسمح بإقامة منظومة قانونية أكثر وضوحاً واستقراراً وقدرة على تحقيق الأمن القانوني.[1828]

وفي السياق المغربي، فتكتسب إشكالية التضخم التشريعي أهمية خاصة في ضوء الدينامية التي عرفتها المنظومة القانونية والمؤسساتية خلال السنوات الأخيرة، حيث أفرزت التحولات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والرقمية حاجة متزايدة إلى تطوير الإطار القانوني ومراجعته، وقد شكل دستور المملكة لسنة 2011 محطة أساسية في تعزيز دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وحماية الحقوق والحريات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما فرض بدوره تطوير عدد من المجالات التشريعية والتنظيمية لمواكبة المستجدات، غير أن تعدد النصوص وتواتر التعديلات وتزايد القواعد التنظيمية المكملة قد يثير إشكالات مرتبطة بمدى وضوح المنظومة القانونية وانسجامها واستقرارها، كما أن تعدد المتدخلين في العملية التشريعية وتنوع

1825 الأحمدي أمحمد، واقعية تحديث صناعة النصوص القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 60، أكتوبر/نونبر 2025، ص: 866.
1826 يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012، ص: 124.
1827 محمود الطيبي، صناعة التشريع وأثره على السياسات العمومية بالمغرب، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2025، ص: 39
1828 محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2024، ص: 78

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

المجالات التي أصبحت تحتاج إلى تدخل قانوني يطرح تساؤلات حول مدى قدرة السياسة التشريعية المغربية على تحقيق التوازن بين متطلبات مواكبة التحولات وبين ضرورة المحافظة على استقرار القاعدة القانونية.[1829]

ومنه فإن دراسة مسألة إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني في المغرب تقتضي الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة، وتحديد مظاهرها وأسبابها، وتحليل انعكاساتها على استقرار المراكز القانونية وعلى الثقة في القاعدة القانونية، فضلا عن بحث مدى تأثيرها في عمل القضاء والإدارة وفي قدرة الأفراد والفاعلين الاقتصاديين على معرفة القواعد القانونية وتوقع آثارها، كما تقتضي هذه الدراسة تقييم الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة في مجال صناعة التشريع، ومدى قدرتها على الحد من التكرار والتعارض والتعديلات المتلاحقة، وتحقيق قدر أكبر من الوضوح والانسجام والاستقرار، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية اعتماد سياسة تشريعية عقلانية تقوم على مبدأ الضرورة، وجودة الصياغة، والتقييم المستمر، وتبسيط القواعد القانونية، وتعزيز قابلية الولوج إليها وفهمها، بما ينسجم مع متطلبات دولة الحق والقانون، وبما يضمن أن يظل التشريع وسيلة لتحقيق الاستقرار والثقة القانونية لا عاملاً من عوامل عدم اليقين، وهو ما يقود إلى بحث مدى تأثير التضخم التشريعي في الأمن القانوني بالمغرب، ومدى فعالية الآليات القائمة في الحد من آثاره وضمان منظومة تشريعية أكثر وضوحاً واستقراراً وفعالية.[1830]

وتنبع أهمية موضوع التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني من كونه يتصل بجوهر دولة الحق والقانون، باعتبار أن جودة التشريع ووضوحه واستقراره تشكل مقومات أساسية لتحقيق الثقة في القاعدة القانونية وضمان استقرار المراكز القانونية، فالتزايد المتسارع في إصدار النصوص وتعددها وتواتر تعديلها قد يؤدي إلى صعوبة الإحاطة بالقواعد القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، بما قد يفضي إلى تراجع اليقين القانوني وتنامي حالات التداخل والتعارض التشريعي، كما تبرز أهمية الموضوع في الكشف عن مدى تأثير هذه الظاهرة في عمل القضاء والإدارة وفي استقرار المعاملات، فضلا عن تقييم فعالية الآليات المعتمدة للحد من التضخم التشريعي وتحسين جودة صناعة القاعدة القانونية، بما يساهم في ترشيد السياسة التشريعية وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب، وترسيخ منظومة قانونية أكثر وضوحا وانسجاما واستقرارا وفعالية[1831]، وفي ذات السياق، تطرح ظاهرة التضخم التشريعي إشكالية قانونية ومؤسساتية ترتبط بتزايد حجم النصوص القانونية وتواتر تعديلها وتداخل مقتضياتها، بما قد يؤثر في وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وقابلية تطبيقها، ومن ثم يثار التساؤل حول مدى انعكاس هذه الظاهرة على الأمن القانوني بالمغرب، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي حد يؤثر التضخم التشريعي في تحقيق الأمن القانوني بالمغرب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عديد الأسئلة الفرعية من قبيل:

- ما المقصود بالتضخم التشريعي، وما أبرز أسبابه ومظاهره في المنظومة القانونية المغربية؟
- كيف يؤثر التضخم التشريعي في وضوح القاعدة القانونية واستقرار المراكز القانونية والثقة في التشريع؟
- ما مدى فعالية الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة للحد من التضخم التشريعي وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب؟

ومنه سنعمل على تناول ومعالجة الموضوع وفق الاتي:

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم التشريعي و أثره على الأمن القانوني**
- **المحور الثاني: آثار التضخم التشريعي وآليات الحد منه وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب**

1829 محمد الأعرج، التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018، ص:124.

1830 سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مكتبة دار السلام، الرباط، 2026، ص: 125.

1831 الحسين سرحان، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 487.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026

ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم التشريعي و أثره على الأمن القانوني

تثير ظاهرة التضخم التشريعي إشكالية متنامية في الفكر القانوني الحديث، بالنظر إلى ما تفرزه من آثار مباشرة على طبيعة القاعدة القانونية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار واليقين داخل المجتمع، فالتشريع باعتباره الوسيلة الأساسية لتنظيم العلاقات القانونية ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، يفترض أن يتسم بالوضوح والدقة والانسجام والاستقرار النسبي، غير أن التوسع المستمر في إنتاج النصوص القانونية، وتعددها وتواتر تعديلها وتداخل مقتضياتها، قد يؤدي إلى تعقيد البيئة القانونية وإضعاف قابلية القواعد القانونية للفهم والتطبيق، ومنه فإن تحديد مفهوم التضخم التشريعي يستلزم التمييز بين التطور الطبيعي للمنظومة التشريعية وبين التراكم غير المبرر للنصوص، كما يقتضي الوقوف على أبرز مظاهره وأسبابه وانعكاساته، وبالمقابل يفرض تحليل مفهوم الأمن القانوني باعتباره إطارا ضروريا لضمان وضوح القواعد القانونية واستقرار المراكز القانونية وتعزيز الثقة المشروعة، بما يجعل دراسة العلاقة بين التضخم التشريعي والأمن القانوني مدخلا أساسيا للكشف عن مدى تأثير كثافة الإنتاج التشريعي في تحقيق اليقين القانوني، ومدى قدرة المنظومة القانونية على التوفيق بين ضرورة مواكبة التحولات المجتمعية وبين متطلبات الاستقرار والوضوح والانسجام التشريعي.[1832]

الفقرة الأولى: ماهية التضخم التشريعي وأسبابه ومظاهره

تعد ظاهرة التضخم التشريعي من الظواهر القانونية الحديثة التي ارتبطت بتنامي وظائف الدولة واتساع مجالات تدخلها في مختلف مناحي الحياة العامة، إذ أصبح التشريع يتدخل في مجالات اقتصادية واجتماعية وإدارية وتقنية متزايدة، استجابة للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، غير أن هذا التوسع قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى تراكم القواعد القانونية بصورة تتجاوز مقتضيات الحاجة التنظيمية، بما يطرح إشكالات تتصل بمدى فعالية التشريع وقدرته على تحقيق الاستقرار القانوني، ومنه فقد برزت الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة باعتبارها إشكالية لا ترتبط بمجرد كثرة النصوص، وإنما بمدى انسجامها ووضوحها واستقرارها وقابليتها للتطبيق.[1833]

ويقصد بالتضخم التشريعي في مدلوله العام حالة التزايد المفرط والمتسارع في حجم القواعد القانونية والنصوص التشريعية والتنظيمية، بما يؤدي إلى اتساع المنظومة القانونية وتعدد مقتضياتها بصورة قد تجعل الإحاطة بها واستيعابها أمرا معقدا بالنسبة إلى المخاطبين بأحكامها، ولا يعني ذلك أن مجرد ارتفاع عدد القوانين يشكل بالضرورة تضخما تشريعيا، وإنما تتحقق الظاهرة عندما يصبح تراكم النصوص مصحوبا بضعف في الانسجام أو كثرة التعديلات أو التداخل بين القواعد أو صعوبة تحديد النص الواجب التطبيق، ولذلك ينبغي التمييز بين التطور الطبيعي للتشريع الذي تفرضه التحولات المجتمعية، وبين التضخم التشريعي الذي يتجسد في الإفراط غير الضروري في إنتاج القواعد القانونية.[1834]

وتتحدد ماهية التضخم التشريعي كذلك من خلال علاقته بجودة القاعدة القانونية، إذ قد تكون المنظومة القانونية واسعة من حيث عدد النصوص دون أن تعاني بالضرورة من التضخم، متى كانت هذه النصوص واضحة ومتكاملة ومنسجمة ومبررة من حيث الغاية التنظيمية، بينما قد يؤدي العدد المحدود من النصوص إلى نتائج سلبية إذا اتسمت بالتعقيد والتداخل وكثرة الإحالات والتعديلات، ومنه فإن المعيار النوعي يظل أكثر أهمية من المعيار الكمي في تحديد الظاهرة، لأن التضخم التشريعي يرتبط بمدى قدرة المخاطبين بالقانون على الوصول إلى القاعدة القانونية وفهمها وتحديد آثارها، وهو ما يجعل الظاهرة مرتبطة بصورة وثيقة

1832 حسن صحيب، صناعة التشريع والقانون الإداري في المغرب، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 125.

1833 إبراهيم أيت وركان ومحمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن :صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص: 37

1834 محماد البداوي، منهجية تقييم أثر التشريعات كآلية لتحسين جودة صناعة التشريع، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022، ص:

مجلة القانون والأعمال الدولية
Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

بمبادئ الوضوح والاستقرار واليقين القانوني[1835]، وترجع أسباب التضخم التشريعي إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها اتساع وظائف الدولة وتزايد تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فضلا عن التطور التكنولوجي والرقمي الذي أفرز موضوعات جديدة تحتاج إلى التأطير القانوني، كما يسهم تسارع التحولات المجتمعية في دفع المشرع إلى إصدار نصوص جديدة لمواكبة المستجدات، وقد يرتبط التضخم كذلك بتعدد السياسات العمومية والحاجة إلى ترجمتها إلى قواعد قانونية متخصصة، إضافة إلى اللجوء المتكرر إلى التشريع لمعالجة مشكلات كان يمكن أحيانا تنظيمها بوسائل قانونية أو إدارية أكثر مرونة، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى اتساع حجم المنظومة القانونية وتزايد مستوياتها ومصادرها.[1836]

ومن بين الأسباب الأخرى التي قد تساهم في استفحال التضخم التشريعي، كثرة التعديلات التي تطرأ على النصوص القانونية وعدم إخضاعها بصورة كافية للتقييم القبلي والبعدي، إذ قد يؤدي تعديل نص قائم إلى إنتاج نصوص جديدة أو أحكام متفرقة تزيد من صعوبة استيعاب القاعدة القانونية، كما أن ضعف التنسيق بين النصوص عند إعدادها قد يؤدي إلى تكرار الأحكام أو تعارضها أو تعدد القواعد المنظمة للمجال ذاته، فضلا عن تأثير الاستجابة التشريعية السريعة للظروف الطارئة والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يصبح الإصدار المتتابع للنصوص وسيلة لمعالجة الإشكالات الآنية دون بناء تصور متكامل للمنظومة القانونية، وهو ما قد يحد من استقرار التشريع ويؤثر في فعاليته.[1837]

وتتجلى مظاهر التضخم التشريعي في كثرة القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات التنظيمية، وتعدد النصوص التي تتناول الموضوع ذاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى جانب كثرة التعديلات والإضافات والحذف والإحالات المتبادلة بين النصوص، كما يظهر من خلال تضخم النصوص التطبيقية المرتبطة بالقوانين الأصلية، وتعدد الجهات المتدخلة في إنتاج القواعد القانونية، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الحكم القانوني الصحيح يتطلب الرجوع إلى مجموعة متشعبة من النصوص، وقد تتجسد الظاهرة كذلك في استمرار العمل بنصوص قديمة إلى جانب نصوص حديثة دون إجراء مراجعة شاملة تؤدي إلى توحيد الأحكام وتبسيطها، بما يساهم في تعقيد البنية العامة للمنظومة القانونية[1838]، كما يظهر التضخم التشريعي من خلال تزايد حالات التداخل والتعارض بين القواعد القانونية، سواء على مستوى الاختصاص أو الموضوع أو المجال الزمني لتطبيق النصوص، فضلاً عن تعدد الاستثناءات والقيود والإحالات التي تجعل فهم الحكم القانوني أكثر صعوبة، وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف التفسيرات والاجتهادات بشأن القاعدة القانونية ذاتها، بما يفرض أعباء إضافية على القضاء والإدارة والمهنيين والأفراد، كما أن التغيير المتكرر للقواعد القانونية قد يضعف القدرة على توقع الآثار القانونية للتصرفات، ويؤثر في استقرار المراكز القانونية، ومنه فإن خطورة التضخم التشريعي لا تتوقف عند تعقيد النصوص، وإنما تمتد إلى إمكانية المساس بالثقة في القانون وبالقدرة على الاحتكام إلى قواعد واضحة ومستقرة.[1839]

وتأسيسا على ذلك، فإن تحديد ماهية التضخم التشريعي وفهم أسبابه ومظاهره يقتضي اعتماد مقاربة قانونية تجمع بين البعدين الكمي والنوعي، فلا يكفي قياس الظاهرة بعدد النصوص الصادرة، وإنما ينبغي تحليل مدى ضرورتها وانسجامها واستقرارها وقابليتها للفهم والتطبيق، كما أن دراسة هذه الظاهرة تفرض البحث في مدى ملاءمة السياسة التشريعية لاحتياجات المجتمع، ومدى اعتماد آليات فعالة لترشيد الإنتاج القانوني ومراجعة النصوص القائمة، وبذلك يصبح الحد من التضخم التشريعي مرتبطا بتحسين جودة صناعة التشريع، وتعزيز التنسيق بين النصوص، وإعمال التقييم التشريعي، وتبسيط القواعد القانونية، بما

1835 جمال الكواكي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، مجلة دفاتر برلمانية، المغرب، 2023، ص: 103.

1836 مروان الفحام، مبدأ الأمن القانوني في القضاء الدستوري المغربي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، العدد 62، مراكش، 2024، ص: 93.

1837 عبد المجيد أغميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، مجلة الملحق القضائي، العدد 42، المغرب، 2009، ص: 37.

1838 نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018، ص :154.

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

يضمن بناء منظومة قانونية أكثر وضوحا واتساقا واستقرارا ما سيعزز في متطلبات الأمن القانوني والثقة في القاعدة القانونية.1840

الفقرة الثانية: مفهوم الأمن القانوني وعلاقته بالتضخم التشريعي

يحتل الأمن القانوني مكانة محورية ضمن المبادئ التي تقوم عليها دولة الحق والقانون، باعتباره الإطار الذي يضمن استقرار القواعد القانونية وانتظام المراكز القانونية للأفراد والمؤسسات، ويقصد به، بوجه عام، توفير قدر من الوضوح والثبات واليقين في القاعدة القانونية، بما يمكن المخاطبين بها من معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتوقع الآثار القانونية المترتبة عن تصرفاتهم، ولا يتحقق الأمن القانوني بمجرد وجود قواعد قانونية منظمة لمختلف المجالات، وإنما يفترض أن تكون هذه القواعد واضحة ومفهومة ومتاحة ومستقرة ومتناسقة فيما بينها، كما يقتضي ألا يخضع الأفراد لتغييرات تشريعية متكررة ومفاجئة من شأنها المساس باستقرار أوضاعهم القانونية، ويشكل بذلك الأمن القانوني ضمانة أساسية لحماية الثقة المشروعة وتحقيق الاستقرار في المعاملات، كما يمثل أحد الشروط الضرورية لفعالية التشريع وحسن تطبيقه، لذلك أصبح الاهتمام به مرتبطا بصورة وثيقة بمدى جودة النظام القانوني وقدرته على إنتاج قواعد مستقرة وقابلة للتوقع.1841

ويتأسس مفهوم الأمن القانوني على مجموعة من المقومات المتكاملة التي تحدد مضمونه وتضمن فعاليته في الواقع القانوني، وفي مقدمة هذه المقومات مبدأ وضوح القاعدة القانونية، بحيث تكون صياغتها دقيقة وغير قابلة للتأويل المتناقض، إلى جانب إمكانية الولوج إليها والتعرف على مضمونها من قبل المخاطبين بأحكامها، كما يرتبط الأمن القانوني بمبدأ استقرار التشريع، الذي لا يعني الجمود أو منع المشرع من تعديل القوانين، وإنما يقتضي أن تكون التعديلات مبررة وضرورية ومتدرجة وغير مباغتة، ويرتبط كذلك بمبدأ عدم رجعية القوانين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحقوق والمراكز القانونية المستقرة، فضلاً عن احترام مبدأ التوقع المشروع للآثار القانونية، ومنه فإن الأمن القانوني يمثل منظومة من الضمانات التي تجعل القاعدة القانونية قابلة للمعرفة والفهم والتوقع والتطبيق، بما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام القانوني.1842

ويظهر الارتباط بين الأمن القانوني والتضخم التشريعي من خلال العلاقة العكسية التي قد تنشأ بين كثافة الإنتاج التشريعي ومستوى اليقين القانوني، فكلما ازدادت النصوص القانونية دون مراعاة مقتضيات الانسجام والتنسيق، أصبح من الصعب على المخاطبين بالقانون تحديد الأحكام التي تحكم مراكزهم القانونية، كما أن تعدد النصوص وتداخلها قد يؤدي إلى صعوبة تحديد القاعدة الواجبة التطبيق، خاصة عندما تتناول نصوص متعددة الموضوع ذاته أو تتضمن أحكاماً متقاربة أو متعارضة، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تتكرر التعديلات التشريعية خلال فترات زمنية قصيرة، بما يفرض على الأفراد والمهنيين والإدارة والقضاء متابعة مستمرة للتغيرات القانونية، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن المراكز القانونية، ومنه فإن التضخم التشريعي قد يتحول من وسيلة لمواكبة التحولات المجتمعية إلى عامل مؤثر في فعالية الأمن القانوني واستقرار المعاملات.1843

وتتجلى آثار التضخم التشريعي على الأمن القانوني بصورة خاصة في المساس بمبدأ وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للفهم والتطبيق، إذ إن تراكم النصوص وتعددها قد يؤدي إلى تعقيد البنية القانونية وإضعاف القدرة على تحديد الأحكام النافذة، كما أن كثرة الإحالات والتعديلات والاستثناءات قد تجعل النص القانوني غير واضح إلا بالرجوع إلى مجموعة من النصوص الأخرى، وهو ما يزيد من صعوبة الوصول إلى الحكم القانوني بصورة مباشرة، وقد يترتب عن ذلك اختلاف في تفسير القاعدة القانونية وتعدد التطبيقات بشأنها، سواء من جانب الإدارة أو القضاء أو باقي الفاعلين، كما أن الغموض الناتج عن كثافة النصوص قد

1841 محمد الأعرج، جودة التشريع ودورها في تحقيق الأمن القانوني، منشورات مجلس النواب المغربي، الرباط، 2021، ص:114.

1842 مولاي عبد الرحمن قاسمي، قواعد الصياغة التشريعية: مدونة الأسرة نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018، ص: 356

1843 الأحمدي أمحمد، أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 46، غشت 2025، ص 474.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

يفتح المجال أمام تفاوت الممارسات القانونية، ويؤثر في مبدأ المساواة أمام القانون، ويضعف القدرة على التنبؤ بالنتائج القانونية، وبذلك يصبح التضخم التشريعي أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في الوظيفة الأساسية للقانون المتمثلة في توفير قواعد واضحة ومستقرة ومنتظمة للعلاقات القانونية.[1844]

كما يرتبط الأمن القانوني ارتباطا وثيقا باستقرار المراكز القانونية، إذ يفترض أن يتمكن الشخص من بناء قراراته وتصرفاته على أساس قواعد قانونية قائمة ومستقرة يمكنه التعويل عليها، غير أن التغيير المتكرر للنصوص وتعديل المقتضيات القانونية بصورة متلاحقة قد يؤدي إلى إعادة ترتيب المراكز القانونية في مدد زمنية قصيرة، وقد يكون لذلك أثر مباشر على المعاملات المدنية والتجارية والإدارية والاستثمارية، كما يمكن أن يؤدي عدم استقرار القاعدة القانونية إلى زيادة تكاليف الامتثال بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات، نتيجة الحاجة المستمرة إلى متابعة المستجدات القانونية وتكييف التصرفات معها، ويؤدي ذلك إلى تراجع مستوى الثقة في استقرار البيئة القانونية، خاصة عندما تكون التعديلات متكررة أو غير متوقعة، ولذلك فإن استقرار التشريع لا يمثل قيمة شكلية، وإنما يعد ضمانة عملية لاستقرار المعاملات وحماية الحقوق والمراكز القانونية.[1845]

ولا تقتصر علاقة التضخم التشريعي بالأمن القانوني على الجانب الكمي، وإنما تمتد إلى طبيعة التشريع وجودته ومدى انسجام مكوناته، فقد تتعدد النصوص القانونية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى المساس بالأمن القانوني إذا كانت هذه النصوص واضحة ومتكاملة ومترابطة وتستجيب لحاجات تنظيمية حقيقية، في المقابل، قد يؤدي عدد محدود من النصوص إلى إضعاف الأمن القانوني إذا اتسمت بالتناقض أو الغموض أو كثرة الإحالات أو عدم وضوح مجال تطبيقها، ولذلك ينبغي اعتماد معيار نوعي في تقييم التضخم التشريعي يقوم على دراسة مدى ضرورة القواعد القانونية ومدى انسجامها مع باقي مكونات النظام القانوني، كما يقتضي ذلك تقييم آثار التشريعات الجديدة ومراجعة النصوص القائمة بصورة دورية، وإلغاء المقتضيات المتقادمة أو المتعارضة، بما يحد من التراكم غير الضروري، ويضمن المحافظة على منظومة قانونية واضحة ومتكاملة ومستقرة.[1846]

وفي ذات السياق، أضحى التضخم التشريعي يؤثر في فعالية المؤسسات المكلفة بتطبيق القانون، إذ يجد القضاء والإدارة والمهنيون أنفسهم أمام منظومة قانونية متشعبة تتطلب جهداً متزايداً لتحديد النصوص السارية وفهم علاقتها ببعضها، وقد يؤدي تعدد النصوص إلى زيادة المنازعات المرتبطة بتفسير الأحكام القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، كما قد يفرض على القضاء القيام بدور أكبر في إزالة الغموض وتحقيق الانسجام بين المقتضيات المتعارضة، ويؤدي ذلك إلى انتقال جزء من عبء ضبط المنظومة القانونية من المشرع إلى جهات التطبيق والتفسير، وهو ما قد يضعف اليقين القانوني إذا تعددت التأويلات أو اختلفت التطبيقات، ومنه فإن الأمن القانوني أصبح يتطلب تشريعا يراعي منذ مرحلة الإعداد قابلية التطبيق والوضوح والانسجام، ويحد من التعديلات المتكررة غير الضرورية، بما يسمح للمؤسسات والأفراد بالتعامل مع القاعدة القانونية في إطار من الاستقرار والثقة.[1847]

ومنه يتضح أن العلاقة بين الأمن القانوني والتضخم التشريعي علاقة وثيقة تتحدد بدرجة كبيرة بمدى جودة التشريع واستقراره وانسجامه، فالتضخم التشريعي، متى اتخذ صورة تراكم غير منظم للنصوص وتعدد غير مبرر للقواعد وتواتر غير منضبط للتعديلات، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف وضوح القانون واستقرار المراكز القانونية والثقة المشروعة، وهو ما ينعكس سلباً على الأمن القانوني، غير أن مواجهة هذه الظاهرة لا تستلزم الحد من النشاط التشريعي في ذاته، وإنما تستوجب ترشيده وربطه بمقتضيات الضرورة والفعالية والتناسب، كما تقتضي اعتماد آليات للتقييم القبلي والبعدي للتشريعات، وتحسين الصياغة القانونية، وتنسيق النصوص وتبسيطها، وتعزيز نشرها وإتاحتها بصورة ميسرة، وبذلك يمكن تحقيق التوازن بين ضرورة مواكبة التشريع

1844 سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة، فاس، 2025، ص: 183.

1845 الأحمدي أمحمد، الحكومة والبرلمان في مجال التشريع: من المهيمن؟، مجلة مسارات، العدد 43، يونيو 2023، ص: 153.

1846 سهام حبان، الأمن القانوني في التشريع الجبائي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول، وجدة، 2025، ص: 19.

1847 غيتة السنتيسي، الإطار القانوني للتحول الرقمي في المغرب وتحدي الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، وجدة، 2026، ص: 46.

مجلة القانون والأعمال الدولية
Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

للتحولات المتجددة وبين الحفاظ على استقرار القاعدة القانونية، بما يعزز الأمن القانوني ويكرس الثقة في المنظومة القانونية باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لدولة الحق والقانون.[1848]

المحور الثاني: آثار التضخم التشريعي وآليات الحد منه وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب

أضحى التضخم التشريعي من الإشكالات التي تفرض نفسها على المنظومات القانونية المعاصرة، بالنظر إلى ما قد يترتب عنه من آثار تمس وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وفعالية تطبيقها، ولا تقف انعكاساته عند حدود الجانب التشريعي، بل تمتد إلى مختلف الفاعلين في المجال القانوني، بما في ذلك القضاء والإدارة والأفراد والفاعلون الاقتصاديون، إذ إن كثرة النصوص وتعددها وتواتر تعديلها قد تؤدي إلى صعوبة الإحاطة بالقواعد القانونية وتحديد نطاق تطبيقها، بما قد يضعف الثقة المشروعة ويؤثر في استقرار المراكز القانونية، وفي سياق السياسة التشريعية المغربية، أصبحت تزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى الدينامية التشريعية التي واكبت الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من دراسة آثار التضخم التشريعي تستوجب الوقوف على مدى انعكاسه على الأمن القانوني، وفي المقابل، يقتضي تعزيز هذا الأمن اعتماد آليات فعالة لترشيد العمل التشريعي، وتحسين جودة الصياغة القانونية، وتقييم آثار النصوص، وتنسيقها وتبسيطها، ومراجعة المقتضيات المتقادمة أو المتعارضة، بما يحقق التوازن بين ضرورة مواكبة التشريع للتحولات المجتمعية وبين الحفاظ على وضوح القاعدة القانونية واستقرارها، ليكرس بذلك الثقة في المنظومة القانونية المغربية ويعزز فعالية دولة الحق والقانون.[1849]

الفقرة الأولى: انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني في المغرب

تتجلى أهمية دراسة انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني بالمغرب في كونها ترتبط مباشرة بمدى قدرة المنظومة القانونية على توفير قواعد واضحة ومستقرة وقابلة للتوقع، إذ إن كثرة النصوص لا تشكل في ذاتها تضخما تشريعيا، وإنما تتخذ هذه الظاهرة طابعاً مؤثراً عندما تقترن بتعدد القواعد وتداخلها وتواتر تعديلها بما يصعب معه تحديد الحكم القانوني الواجب التطبيق، وقد أثيرت في المغرب مسألة جودة التشريع باعتبارها مرتبطة مباشرة بالأمن القانوني، كما أن دراسة الأثر التشريعي أُبرزت كآلية للحد من تضخم النصوص وتحسين جودتها، ومنه فإن مقاربة الظاهرة تقتضي تجاوز بعدها الكمي إلى تحليل آثارها النوعية على وضوح القاعدة القانونية واستقرارها وانسجامها، باعتبارها عناصر أساسية في بناء الثقة في القانون.[1850]

ويتمثل أول انعكاس للتضخم التشريعي في المغرب في المساس بوضوح القاعدة القانونية وقابليتها للفهم، فكلما تعددت النصوص المنظمة للمجال الواحد، وتكاثرت الإحالات والتعديلات والاستثناءات، أصبح الوصول إلى القاعدة القانونية النافذة أكثر تعقيدا، ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في بعض المجالات التي تعرف تعددا بين القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والنصوص المعدلة والمتممة، بما يفرض الرجوع إلى أكثر من نص لفهم الحكم القانوني بصورة كاملة، بحيث يؤدي هذا الوضع إلى زيادة العبء على القاضي والمحامي والإدارة والمواطن، لأن معرفة القاعدة لا تعود مرتبطة بقراءة نص واحد، وإنما بتتبع شبكة من المقتضيات القانونية المتداخلة، وهو ما يضعف الوظيفة الأصلية للتشريع المتمثلة في توفير قواعد عامة ومعلومة وقابلة للتطبيق[1851]، كما ينعكس التضخم التشريعي على استقرار المراكز القانونية، إذ إن التعديل المتكرر للنصوص قد يؤدي إلى تغيير القواعد التي تأسست عليها أوضاع قانونية قائمة، ويظهر ذلك بصورة خاصة في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تتطلب درجة مرتفعة من الاستقرار التشريعي، فمثلا، عندما تتغير شروط ممارسة نشاط اقتصادي أو قواعد الاستفادة من حق أو مسطرة

1848 نادية الوسي، فعالية القانون وحكم القضاء الإداري في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2026، ص: 79.

1849 عارف أحلام، دور الأمن القانوني والأمن القضائي في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011–2012، ص: 27.

1850 يونس الشامخي، تطور أساس المسؤولية الإدارية على ضوء الاجتهاد القضائي الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015، ص: 204.

1851 محمد عبيدي، إسهام دراسات الأثر في الحد من التضخم التشريعي، مجلة العلوم القانونية، العددان 8 و9، المغرب، 2021، ص: 202

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

إدارية بصورة متقاربة، يصبح الفاعل القانوني مطالبا بإعادة تكييف وضعه باستمرار وفق المقتضيات الجديدة، ولا يعني ذلك أن المشرع مقيد عن تعديل القانون، وإنما أن ممارسة هذه السلطة ينبغي أن تراعي مبدأ الاستقرار والتوقع المشروع، بما يمنع أن تتحول كثافة التعديلات إلى مصدر دائم لعدم اليقين، وهو ما يجعل استقرار التشريع أحد المؤشرات العملية للأمن القانوني.[1852]
ومن مظاهر التأثير كذلك، المساس بالثقة المشروعة في القاعدة القانونية، إذ يفترض الأمن القانوني أن يتمكن الفرد والمؤسسة من بناء قراراتهما على أساس قواعد يمكن توقع استمرارها بصورة معقولة، غير أن التغييرات التشريعية المتلاحقة قد تجعل هذه التوقعات أكثر هشاشة، ويمكن تصور ذلك في مجال الاستثمار أو إبرام العقود طويلة الأجل، حيث يحتاج المستثمر والمتعاقد إلى معرفة الإطار القانوني الذي سيحكم نشاطه والتزاماته، فإذا توالت التعديلات أو ظهرت نصوص جديدة متعارضة أو غير واضحة، ارتفعت درجة المخاطر القانونية وتزايدت الحاجة إلى الاستشارة والمتابعة المستمرة، وقد أكدت مناقشات برلمانية حديثة في المغرب أن جودة التشريع ترتبط بالأمن القانوني وبالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يبرز أن الأمن القانوني لا يمثل قيمة نظرية فحسب، بل يرتبط بالثقة العملية في البيئة القانونية.[1853]
ويظهر أثر التضخم التشريعي كذلك في احتمال نشوء التداخل أو التعارض بين النصوص، وهي حالة قد تجعل تحديد القاعدة الواجبة التطبيق رهيناً بالتفسير والاجتهاد، ويمكن أن يبرز ذلك عندما يصدر نص جديد دون مراجعة شاملة للنصوص السابقة ذات الصلة، أو عندما تستمر أحكام قديمة إلى جانب مقتضيات حديثة تنظم الموضوع ذاته، فيضطر القاضي أو الإدارة إلى تحديد نطاق كل نص ومجال تطبيقه، وقد يؤدي اختلاف التفسير إلى تفاوت في التطبيق العملي، بما ينعكس على مبدأ المساواة أمام القانون، ومن هذه الزاوية تكتسب الرقابة الدستورية أهمية خاصة، إذ تختص المحكمة الدستورية بمراقبة مطابقة عدد من النصوص للدستور، كما أن قراراتها ملزمة للسلطات العامة والجهات الإدارية والقضائية بما يشكل إحدى آليات ضمان الانسجام القانوني[1854]، كما يمكن أن يؤثر التضخم التشريعي في فعالية القضاء والإدارة، لأن تعدد النصوص وتواتر تعديلها يفرضان جهدا أكبر في البحث والتفسير والتطبيق، كما قد يؤدي ذلك إلى إطالة المسار المرتبط بحسم بعض المنازعات عندما يكون تحديد النص الواجب التطبيق أو نطاقه محل إشكال، كما قد تواجه الإدارة صعوبة في تنفيذ النصوص عندما تكون أحكامها موزعة بين قوانين متعددة أو مرتبطة بإحالات تنظيمية متشعبة، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تكون الصياغة القانونية غير دقيقة أو غير مكتملة، وقد أكدت دراسات حديثة حول التشريع المغربي أن جودة الصياغة، رغم أهميتها، تحتاج إلى إطار مؤسسي يضمن توحيد التطبيق القانوني، وهو ما يبرز العلاقة الوثيقة بين جودة النص وفعالية المؤسسات المكلفة بتنفيذه.[1855]
ومن زاوية أخرى، قد تمتد آثار التضخم التشريعي إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، فتعقد القواعد القانونية وتعددها قد يرفع تكاليف الامتثال بالنسبة للمقاولات والمهنيين، خصوصا في القطاعات التي تخضع لتدخل تشريعي وتنظيمي واسع، كما قد يثقل كاهل الأفراد بكثرة الإجراءات والمقتضيات الواجب الإحاطة بها، ويمكن أن يظهر ذلك في المجالات المرتبطة بالاستثمار والجبايات والصفقات والتعمير والبيئة والعمل، حيث تتداخل النصوص التشريعية والتنظيمية وتتعدد الجهات المتدخلة، ومنه فإن الأمن القانوني يقتضي ألا تكون القاعدة القانونية صحيحة من الناحية الشكلية فقط، بل ينبغي أن تكون قابلة للفهم والتنفيذ بتكلفة قانونية وإدارية معقولة، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويحد من حالات عدم اليقين[1856]، وبناء على ذلك، فإن انعكاسات التضخم التشريعي على الأمن القانوني بالمغرب يمكن تحديدها أساسا في ستة مقومات مترابطة، تتمثل في وضوح القاعدة القانونية، واستقرارها، وانسجامها، وقابليتها للتوقع، وحماية المراكز القانونية والثقة المشروعة، ثم فعالية تطبيقها من طرف القضاء

1852 حسن الحارس، مسار إنتاج التشريع الوطني المغربي وأهم الفاعلين فيه، مجلة مغرب القانون، المغرب، 2022، ص: 1
1853 إلياس مزيان، الأمن القانوني في الميدان الاجتماعي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، 2016–2017، ص: 142.
1854 علي الحنودي، مفهوم الأمن القانوني وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 96، مطبعةRemald ، الرباط، 2011، ص: 118
1855 عبد الكريم حيضرة، القانون الإداري المغربي للنشاط الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017، ص: 52.
1856 كوثر أمرير، دور القضاء الدستوري في حماية الأمن القانوني، مجلة القانون والأعمال، العدد 74، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2021، ص: 79

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

والإدارة، وتؤكد بعض الممارسات المؤسساتية المغربية أهمية دراسة الأثر التشريعي في تجويد النصوص والحد من تضخمها، بينما تؤدي الرقابة الدستورية دورا مكملا في ضمان احترام القواعد الدستورية وتحقيق الانسجام القانوني، ومنه فإن مواجهة التضخم التشريعي لا تعني الحد من سلطة المشرع أو تجميد التطور القانوني، وإنما تستوجب ترشيد الإنتاج التشريعي، وإخضاع النصوص للتقييم، وإلغاء المقتضيات المتقادمة أو المتعارضة، وتحسين الصياغة والتنسيق بين النصوص، بما يجعل التشريع المغربي أكثر وضوحا واستقرارا وفعالية، ويعزز الأمن القانوني باعتباره أحد شروط دولة الحق والقانون.[1857]

الفقرة الثانية: آليات ترشيد التشريع وتعزيز الأمن القانوني بالمغرب

تقتضي مواجهة التضخم التشريعي بالمغرب اعتماد سياسة متكاملة لترشيد الإنتاج القانوني، تقوم على الانتقال من منطق كثرة النصوص إلى منطق جودة التشريع وفعاليته، وذلك من خلال إخضاع المبادرات التشريعية لمعيار الضرورة، بحيث لا يتم اللجوء إلى سن قاعدة جديدة إلا متى ثبت قصور القواعد القائمة عن معالجة الإشكال محل التنظيم، ويقتضي ذلك تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في صناعة القانون، وتفادي إصدار نصوص متكررة أو متداخلة في الموضوع ذاته، كما تبرز أهمية المسطرة التشريعية البرلمانية في هذا المجال، إذ يخضع مشروع أو مقترح القانون للمناقشة داخل اللجنة المختصة قبل عرضه على الجلسة العامة، بما يسمح بفحص مضمونه وتعديله وتحسين صياغته قبل اعتماده، وهو ما يشكل إحدى ضمانات ترشيد العمل التشريعي وتعزيز الأمن القانوني.[1858]

وتشكل دراسة الأثر التشريعي إحدى أهم الآليات الحديثة لترشيد التشريع، باعتبارها تسمح بتقدير النتائج المحتملة للنص قبل اعتماده، والكشف عن آثاره القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومدى ملاءمته للحاجات التي يراد تنظيمها، وقد نص القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة على إمكانية إرفاق مشاريع القوانين الرامية إلى سن تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم بدراسة حول آثارها، بما يعكس أهمية التقييم القبلي في تحسين جودة القاعدة القانونية، ومن شأن تعميم هذه الممارسة وتفعيلها بصورة منهجية أن يحد من إصدار النصوص غير الضرورية، وأن يساعد على اختيار الحل القانوني الأكثر ملاءمة، كما أن توسيع نطاق دراسة الأثر ليشمل مختلف المشاريع ذات التأثير الواسع من شأنه أن يعزز الأمن القانوني، من خلال تمكين المشرع من تقدير نتائج التدخل التشريعي قبل إنتاج آثاره الملزمة.[1859]

ويقتضي ترشيد التشريع كذلك تعزيز جودة الصياغة القانونية، باعتبار أن وضوح النص ودقة عباراته وانسجام مفاهيمه تشكل شروطا أساسية لتحقيق الأمن القانوني، ولذلك ينبغي اعتماد لغة قانونية دقيقة ومحددة، وتوحيد المصطلحات المستعملة في النصوص المتقاربة، وتجنب العبارات الغامضة أو الإحالات غير الضرورية، مع مراعاة التسلسل المنطقي للأحكام وترابطها، كما ينبغي عند تعديل نص قائم تجنب توزيع التعديل على مقتضيات متفرقة بما يزيد من صعوبة معرفة الصيغة النافذة، ومن الأمثلة العملية على ذلك ضرورة صياغة النصوص المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية والإدارية بصورة تمكن الفاعلين من تحديد حقوقهم والتزاماتهم دون الحاجة إلى الرجوع إلى عدد كبير من النصوص المتفرقة، وهو ما يجعل جودة الصياغة مدخلا أساسيا لتقليص الغموض والتداخل وتعزيز قابلية القاعدة القانونية للفهم والتطبيق.[1860]

ومن الآليات المهمة كذلك المراجعة الدورية للمنظومة التشريعية وتنقيتها من النصوص المتقادمة أو غير الفعالة، إذ لا يمكن الحد من التضخم التشريعي بمجرد التحكم في النصوص الجديدة دون معالجة التراكم الذي خلفته التشريعات السابقة، ولذلك ينبغي القيام بمراجعة منهجية للقوانين والأنظمة القائمة، بهدف تحديد النصوص التي انتهت مبررات وجودها، والمقتضيات التي أصبحت

1857 مراد بولعيش، العدالة الأسرية في مسطرة التعدد على ضوء الأمنين القانوني والقضائي، مجلة القانون المغربي، العدد 43، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2020، ص: 325

1858 أسامة المرابط، نحو بناء دولة الأمن القانوني، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العددان 165–166، المغرب، 2022، ص: 325

1859 كوثر هيلالي، الأمن القضائي في ضوء مدونة الشغل، مجلة القانون المغربي، العدد 48، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2021، ص: 13

1860 كريم مفتاح، الأمن القانوني في المادة الجبائية، مجلة القانون المغربي، العدد 36، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2017، ص: 145

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

متجاوزة بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والأحكام التي تتعارض مع نصوص لاحقة أو تتكرر معها، ويمكن أن تشمل هذه العملية مجالات متعددة، مثل النصوص المنظمة للإدارة والأنشطة الاقتصادية والصفقات والتعمير والمجال الرقمي، بحيث يتم تجميع القواعد المتناثرة وتوحيدها كلما كان ذلك ممكنا، بما يؤدي إلى تخفيف كثافة المنظومة القانونية وتيسير الولوج إليها، ويعزز في الوقت ذاته استقرار القواعد القانونية.[1861]

كما يمثل التنسيق التشريعي والمؤسساتي آلية ضرورية للحد من التداخل بين النصوص القانونية، إذ إن تعدد الجهات المتدخلة في إعداد القوانين والتنظيمات يفرض وجود آليات فعالة لضمان الانسجام بين المبادرات التشريعية، ويبرز في هذا السياق دور البرلمان من خلال اللجان الدائمة التي تضطلع بدراسة مشاريع ومقترحات القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، فضلا عن آليات التنسيق بين مجلس النواب ومجلس المستشارين الرامية إلى الوصول إلى نص موحد، كما يتضمن النظام الداخلي لمجلس النواب مقتضيات تعالج حالة وجود مقترحات قوانين متعددة حول الموضوع نفسه، حيث تعطى الأولوية للنص المودع أولا ما لم يقرر خلاف ذلك مع بيان الأسباب، وهي آلية يمكن أن تحد من الازدواجية التشريعية وتفادي إنتاج نصوص متوازية بشأن المسألة ذاتها.[1862]

ويتعزز الأمن القانوني أيضا من خلال الرقابة الدستورية والقضائية على القواعد القانونية، باعتبارها تساهم في ضمان احترام تدرج القواعد القانونية ومنع استمرار المقتضيات المخالفة للدستور، كما تسمح الرقابة القضائية بتوحيد تفسير النصوص وتحديد نطاق تطبيقها عند وجود الغموض أو التعارض، ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما تتعدد القواعد المنظمة للمجال الواحد، إذ تساهم الرقابة والتفسير القضائيان في تحقيق قدر من الانسجام داخل المنظومة القانونية، كما ينبغي دعم إمكانية الوصول إلى النصوص القانونية المحينة والقرارات القضائية ذات الصلة، حتى يتمكن القاضي والمحامي والإدارة والأفراد من معرفة القاعدة القانونية السارية بصورة دقيقة، وبذلك يصبح نشر المعلومة القانونية وتحيينها جزءا من سياسة الأمن القانوني وليس مجرد إجراء تقني.[1863]

وتشكل رقمنة التشريع وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية إحدى الوسائل العملية المهمة لترشيد المنظومة القانونية، إذ إن توفير قواعد بيانات قانونية موحدة ومحيّنة يسمح بتقليص صعوبة البحث عن النصوص النافذة، ويساعد على معرفة التعديلات التي طرأت عليها وتحديد علاقتها بالنصوص السابقة، كما يساهم في الحد من الأخطاء الناتجة عن الاعتماد على نصوص قديمة أو غير محينة، ويمكن أن يشمل ذلك رقمنة القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية وتجميع النصوص المعدلة والمتممة في صيغ موحدة، مع تمكين مختلف الفاعلين من الولوج السهل إليها، وهو ما ينسجم مع متطلبات الشفافية القانونية ويعزز قدرة الأفراد والمقاولات والإدارة والقضاء على معرفة القواعد القانونية وتطبيقها بصورة أكثر دقة واستقرارا.[1864]

وبناء على ذلك، فإن ترشيد التشريع بالمغرب ينبغي أن يقوم على منظومة متكاملة تجمع بين الضرورة التشريعية، ودراسة الأثر، وجودة الصياغة، والمراجعة الدورية للنصوص، والتنسيق المؤسساتي، والرقابة الدستورية والقضائية، ورقمنة المعلومة القانونية، إذ لا يكفي الحد من عدد النصوص الصادرة إذا استمرت النصوص القائمة في التراكم والتداخل والتعارض، كما لا يكفي تحسين الصياغة إذا لم تكن هناك آليات لتقييم الحاجة إلى التشريع وقياس نتائجه بعد دخوله حيز التطبيق، ومنه فإن تحقيق الأمن القانوني يقتضي اعتماد سياسة تشريعية متوازنة تسمح بمواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية دون التضحية

1861 كمال بوهادي، مظاهر الأمن القانوني في التشريع الاجتماعي المغربي، مجلة القانون والمجتمع، المغرب، 2023، ص: 1 وما بعدها

1862 مراد بنعثمان، دور الأمانة العامة للحكومة في تجويد النصوص القانونية بالمغرب، مجلة مغرب القانون، الرباط، 2025، ص: 02.

1863 محمد محروك، إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، أشغال الندوة العلمية: القانون المغربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، مراكش، 2017، ص: 281

1864 عبد الله إدريسي، الأمن القانوني لمصالح وحقوق الأشخاص بين التشريع والقضاء، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2021، ص: 208

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

بالوضوح والاستقرار واليقين القانوني، بما يجعل التشريع المغربي أكثر انسجاما وقابلية للفهم والتطبيق ما سيعزز الثقة في القاعدة القانونية ويكرس متطلبات دولة الحق والقانون.1865

الخاتمة :

وصفوة القول، فقد خلصنا في سياق دراسة إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني إلى أن كثرة النصوص القانونية لا تشكل في حد ذاتها مؤشرا على اختلال المنظومة التشريعية، وإنما تكمن الإشكالية الحقيقية في تراكم القواعد القانونية وتداخلها وتواتر تعديلها، بما قد يؤثر في وضوحها وانسجامها واستقرارها وقابليتها للتطبيق، وقد أبان تحليل الظاهرة عن ارتباطها الوثيق بمبدأ الأمن القانوني، باعتبار أن استقرار القاعدة القانونية يشكل أساسا لحماية المراكز القانونية وتعزيز الثقة المشروعة وتحقيق المساواة أمام القانون، كما أن تعدد النصوص وتغيرها بصورة متلاحقة قد يفرض أعباء إضافية على القضاء والإدارة والأفراد والفاعلين الاقتصاديين، ما سيزيد من صعوبة تحديد القاعدة الواجبة التطبيق وتوقع آثارها، وهو ما يجعل التضخم التشريعي، متى تجاوز حدود الضرورة والفعالية، عاملا مؤثرا في جودة النظام القانوني وفي قدرته على تحقيق الاستقرار واليقين، وفي السياق المغربي، يظل تجاوز آثار التضخم التشريعي رهينا بتبني سياسة تشريعية متكاملة تقوم على ترشيد الإنتاج القانوني، واعتماد معيار الضرورة، وتفعيل دراسة الأثر التشريعي، وتحسين جودة الصياغة القانونية، وتعزيز التنسيق بين النصوص والمؤسسات المتدخلة في صناعتها، إلى جانب المراجعة الدورية للتشريعات وإلغاء المقتضيات المتقادمة أو المتعارضة، وتيسير الولوج إلى المعلومة القانونية المحينة، كما يقتضي تعزيز الأمن القانوني تحقيق توازن دقيق بين ضرورة مواكبة التشريع للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبين المحافظة على استقرار القاعدة القانونية وقابليتها للتوقع، ومنه فإن بناء منظومة تشريعية مغربية أكثر فعالية لا يقاس بمدى كثافة الإنتاج القانوني، وإنما بقدرته على تحقيق الوضوح والانسجام والاستقرار وحماية الحقوق والمراكز القانونية، بما يرسخ الثقة في القانون والمؤسسات، ويعزز مقومات دولة الحق والقانون.

❖ قائمة المراجع المعتمدة:

- الأحمدي أمحمد، واقعية تحديث صناعة النصوص القانونية، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 60، أكتوبر/نونبر 2025.
- يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012.
- محمود الطيبي، صناعة التشريع وأثره على السياسات العمومية بالمغرب، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2025.
- محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2024.
- محمد الأعرج، التوجهات الكبرى للقضاء الدستوري المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مكتبة دار السلام، الرباط، 2026.
- الحسين سرحان، وآخرون، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- حسن صحيب، صناعة التشريع والقانون الإداري في المغرب، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.

1865 نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018، ص: 1

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

- إبراهيم أيت وركان ومحمد المودن، متطلبات جودة الصياغة التشريعية، ضمن :صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- محماد البداوي، منهجية تقييم أثر التشريعات كآلية لتحسين جودة صناعة التشريع، صناعة التشريع في البلدان المغاربية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2022.
- جمال الكواكبي، دراسة الأثر التوقعي للتشريع بالمغرب في ضوء التجربة الفرنسية، مجلة دفاتر برلمانية، المغرب، 2023.
- مروان الفحام، مبدأ الأمن القانوني في القضاء الدستوري المغربي، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، العدد 62، مراكش، 2024.
- عبد المجيد أغميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، مجلة الملحق القضائي، العدد 42، المغرب، 2009.
- نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 5، العدد 1، المغرب، 2026.
- علي لهنود، صناعة وصياغة النصوص القانونية، وسؤال الحكامة التشريعية؟، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2024.
- محمد الأعرج، جودة التشريع ودورها في تحقيق الأمن القانوني، منشورات مجلس النواب المغربي، الرباط، 2021.
- مولاي عبد الرحمن قاسمي، قواعد الصياغة التشريعية: مدونة الأسرة نموذجاً، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018.
- الأحمدي أمحمد، أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 46، غشت 2025.
- سيدي عبد السلام العلمي، جودة الصياغة التشريعية وأثرها في تحقيق الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة، فاس، 2025.
- الأحمدي أمحمد، الحكومة والبرلمان في مجال التشريع: من المهيمن؟، مجلة مسارات، العدد 43، يونيو 2023.
- سهام حبان، الأمن القانوني في التشريع الجبائي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، الكلية متعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول، وجدة، 2025.
- غيتة السنتيسي، الإطار القانوني للتحول الرقمي في المغرب وتحدي الأمن القانوني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، وجدة، 2026.
- نادية الوسي، فعالية القانون وحكم القضاء الإداري في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2026.
- عارف أحلام، دور الأمن القانوني والأمن القضائي في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011–2012..
- يونس الشامخي، تطور أساس المسؤولية الإدارية على ضوء الاجتهاد القضائي الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015.
- محمد عبيدي، إسهام دراسات الأثر في الحد من التضخم التشريعي، مجلة العلوم القانونية، العددان 8 و9، المغرب، 2021..
- حسن الحارس، مسار إنتاج التشريع الوطني المغربي وأهم الفاعلين فيه، مجلة مغرب القانون، المغرب، 2022.

Volume 11 issue 05
N:66 OCTOBRE 2026
ISSN:2509-0291
DOI
http://doi.org/10.63585/VLQV1532

- إلياس مزيان، الأمن القانوني في الميدان الاجتماعي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، 2016–2017.
- علي الحنودي، مفهوم الأمن القانوني وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 96، مطبعةRemald ، الرباط، 2011.
- عبد الكريم حيضرة، القانون الإداري المغربي للنشاط الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.
- كوثر أمرير، دور القضاء الدستوري في حماية الأمن القانوني، مجلة القانون والأعمال، العدد 74، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2021..
- مراد بولعيش، العدالة الأسرية في مسطرة التعدد على ضوء الأمنين القانوني والقضائي، مجلة القانون المغربي، العدد 43، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2020.
- أسامة المرابط، نحو بناء دولة الأمن القانوني، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العددان 165–166، المغرب، 2022.
- كوثر هيلالي، الأمن القضائي في ضوء مدونة الشغل، مجلة القانون المغربي، العدد 48، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2021.
- كريم مفتاح، الأمن القانوني في المادة الجبائية، مجلة القانون المغربي، العدد 36، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2017.
- كمال بوهادي، مظاهر الأمن القانوني في التشريع الاجتماعي المغربي، مجلة القانون والمجتمع، المغرب، 2023.
- مراد بنعثمان، دور الأمانة العامة للحكومة في تجويد النصوص القانونية بالمغرب، مجلة مغرب القانون، الرباط، 2025..
- محمد محروك، إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي، أشغال الندوة العلمية: القانون المغربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، مراكش، 2017.
- عبد الله إدريسي، الأمن القانوني لمصالح وحقوق الأشخاص بين التشريع والقضاء، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2021.
- نوال إيرادين، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 13، المغرب، 2018.